المحلية الصباح
العدد 2463 - السنة التاسعة
الأربعاء 4 شعبان 1437 - الموافق 11 مايو 2016
Wednesday 11 May 2016 - No.2463 - 9th Year

القنصلية الكويتية تؤكد سلامة جميع المواطنين في ميونيخ بعد حادثة طعن

اكدت القنصلية الكويتية العامة في مدينة «فرانكفورت» امس سلامة جميع الرعايا الكويتيين الموجودين في مدينة (ميونيخ) جنوبي المانيا بعد وقوع حادثة طعن راح ضحيتها شخص واحد.

وقالت القنصلية في بيان «تؤكد سلامة جميع الرعايا الكويتيين الوجودين في مدينة (ميونيخ) في اعقاب حادثة الطعن بالسلاح الابيض التي حدثت فجر امس في احدى محطات القطارات بالقرب من المدينة الألمانية والتي اسفرت عن مقتل شخص واحد واصابة 3 اخرين بجروح» واكدت القنصلية انها تتواصل بشكل دائم مع الجهات المختصة في المانيا للاطمئنان على سلامة وصحة الرعايا الكويتيين.

وناشدت الرعايا الكويتيين الموجودين على الاراضي الألمانية بالاتصال بها في حال حدوث اي طارئ على رقم القنصلية (00496975937270) أو رقم الطوارئ خارج اوقات العمل (00491520800l100).

جار استدعاء أصحابها

الصبيح: هدر مال بملايين الدنانير في 5324 ملف مساعدات مزوراً

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح عن اكتشاف شبهات تزوير وتلاعب في 5324 ملف مساعدات اجتماعية جديدة جار استدعاء اصحابها البالغ عدد المستفيدين منها 51 الفا و697 شخصا متضمنة تلاعبا وهدر مال عام بملايين الدنانير.

وقالت الصبيح في تصريح صحافي امس ان العمل جار من اجل اتخاذ اجراءات صارمة تبدأ بوقف صرف المساعدات عن الحالات الجديدة التي تم اكتشافها مرورا برفع دعاوى قضائية لاسترجاع الاموال المصروفة دون وجه حق وانتهاء بمعاقبة المتسببين في ذلك الهدر من موظفي الوزارة واحالتهم على جهات التحقيق.

وذكرت ان الفريق المكلف بمراجعة ملف المساعدات الاجتماعية ورصد المخالفات فيه ما يزال يواصل اعماله وما يزال يكتشف العديد من المخالفات وصرف المساعدات لغير مستحقيها سواء كان ذلك بسبب عدم الربط او الاهمال او ضعف المتابعة.

واوضحت الصبيح ان الاحصائيات الجديدة المتعلقة بمخالفات المساعدات الاجتماعية «مخيفة ومثيرة للاستغراب» خصوصا انها مخالفات متنوعة وادخلت نماذج جديدة للتحايل على القانون وسلب الحقوق والتعدي على اموال عامة.

واضافت ان اجمالي المخالفات الجديدة بلغ 5324 مخالفة سيتم استدعاء اصحابها للتحقق من عدم احقيتها في الصرف وفقا للمعلومات التي حصل عليها الفريق المكلف بالمراجعة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وذكرت ان من المخالفات 1283 حالة لزوجات كويتيات يدعين ان ازواجهن من المقيمين بصورة غير قانونية وتبين ان الازواج كويتيون اضافة الى مخالفات لـ 1479 حالة لنساء يدعين انهن غير متزوجات.

واشارت الى 492 حالة صرف مساعدات لمواطنين يتقاضون معاشات من المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية و389 حالة لاشخاص يتقاضون مساعدات مقابل رعاية معاق من الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة و360 حالة لموظفين تبين انهم يعملون في جهات حكومية و224 شخصا متوفى يتقاضون مساعدة بلغت لاجمالي المتوفين 117 الف دينار شهريا و105 اشخاص يصرفون مساعدات رغم انهم يعملون في القطاع الخاص.

■ إجراءات صارمة تبدأ بوقف صرف المساعدات عن الحالات الجديدة التي تم اكتشافها

■ معاقبة المتسببين من موظفي الوزارة وإحالتهم على جهات التحقيق

هند الصبيح

ولفتت الى وجود حالات اخرى منها ان يكون الشخص الذي تصرف له المساعدة «غير كويتي» او ضمن ملف الشيخوخة ولا يبلغ العشرين من العمر ومطلقات تزوجن ثم تطلقن من جديد واصحاب عمل يصرفن مساعدة وغيرها من الحالات التي تستحق صرف المساعدة.

واكدت الوزيرة الصبيح انه سيتم استدعاء اصحاب المساعدات المشكوك في صرفها بهدف مراجعة كل البيانات مع المعلومات الجديدة التي تم التوصل اليها من قبل الجهات الحكومية المعنية وسيتم التعامل بحزم مع تلك الحالات من اجل استرداد المبالغ المصروفة وديا او عن طريق القضاء.

وشددت على عدم وجود تهاون مع اي موظف يثبت ان له يدا في صرف مساعدات دون وجه حق معربة عن الشكر للجهات الحكومية التي سهلت لوزارة الشؤون مهمة كشف الاخطاء والتجاوزات واظهار بيانات جديدة ساعدت في كشف اوجه هدر المال العام ومنها الهيئة العامة للمعلومات المدنية والتامينات الاجتماعية ووزارت العدل والداخلية والتعليم العالي.

■ الفريق المكلف بمراجعة الملفات ورصد المخالفات لا يزال يواصل أعماله

■ الاحصاءات الجديدة «مخيفة ومثيرة للاستغراب» ولن نتهاون مع أي موظف متورط

واعلنت قرب الانتهاء من وضع اللمسات الاخيرة لمشروع ميكنة قطاع المساعدات الاجتماعية والربط مع الجهات الحكومية حيث سيتم توقيع عقد الميكنة لانجاز المشروع الذي سيقضي على اي سلبيات او تلاعب وسيساهم في ربط قطاع المساعدات الاجتماعية مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لمراجعة اي حالة قبل صرف المساعدات لها.

وعن اجمالي المديونيات في الملفات الموقوفة في وقت سابق والتي تقارب ستة الاف ملف ذكرت انه تمت مراجعة اكثر من 2000 ملف منها وتم حصر المديونية باكثر من 7ر5 مليون دينار وتم استرداد 1ر6 مليون دينار منها وجار استرداد المبالغ المتبقية التي تزيد على 8ر5 مليون دينار اما الملفات المستمرة في الصرف وتبين وجود تزوير بها وجار التحقق والمراجعة فيها فتبلغ 5324 ملفا من اصل 42 الفا و500 ملف

في كلمة ألقاها نيابة عنه الدكتور جمال الحربي خلال افتتاح معرض «الشؤون الهندسية والمشاريع» بالوزارة

العبيدي: حريصون على تقديم خدمات صحية وفقاً للمعايير العالمية

اكد وزير الصحة الدكتور علي العبيدي امس حرص الوزارة على الارتقاء بالخدمات المقدمة وتنفيذ وتطوير المرافق الصحية وفقا للمعايير العالمية لتحقيق اعلى درجات امن وسلامة المرضى.

جاء ذلك في كلمة للوزير العبيدي القاها نيابة عنه الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة الدكتور جمال الحربي خلال افتتاح فعاليات المعرض الاول للقطاع (الشؤون الهندسية والمشاريع) بالوزارة.

واضاف ان المعرض المقام على مدار ثلاثة ايام يعكس حرص القطاع على القيام بمسؤولياته ودوره في تنفيذ خطة وزارة الصحة الانمائية المرتبطة ببرنامج عمل الحكومة فيما يتعلق بالمشاريع الصحية.

واوضح ان من شان هذه المشروعات الارتقاء بالخدمات الصحية بما يسهم في تحقيق رؤية مستقبلية توفر الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة وفقا لأحدث التقنيات العالمية.

واشار الى ان فعاليات المعرض تسلط الضوء على احدث التصاميم العالمية وفقا لاحدث التقنيات التكنولوجية المستخدمة في مجال بناء وتجهيز وتشغيل وادارة المرافق الصحية بمشاركة شركات عالمية متخصصة.

وذكر ان رؤية وزارة الصحة ترتكز على ترجمة وتنفيذ الخطة الانمائية للدولة المتمثلة بالمشاريع التنموية من انشاء وتشغيل وتطوير المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية بجميع محافظات البلاد.

من جانبه قال الحربي في تصريح صحافي على هامش المعرض ان خطط وزارة الصحة تهدف الى زيادة عدد الاسرة في المستشفيات إلى نحو 13 الف سرير بحلول عام 2020 مشيرا الى ان زيادة عدد سكان البلاد الى نحو 4 ملايين نسمة تؤكد الحاجة الى تطوير وتوسعة المرافق الصحية.

علي العبيدي

بدوره قال وكيل الوزارة المساعد لقطاع (الشؤون الهندسية والمشاريع) المهندس ناجي الصقر في تصريح مماثل ان المعرض يسلط الضوء على ابرز المشاريع التي تنفذها (الصحة) ضمن الخطة الانمائية للدولة والرامية الى احداث طفرة نوعية في مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة.

واوضح الصقر ان المعرض يبرز الانجازات التي حققها القطاع في المناطق الصحية من صيانة للمستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات التخصصية واعادة التاهيل والترميم التي نفذتها 10 مكاتب هندسية بمستشفيات الجهراء والصباح والاميري وابن سينا والرازي والطب الطبيعي والنفسي والعدان والامراض السارية والقروانية والولادة والصدرية ومبارك الكبير بتكلفة 12 مليونا و 550 الف دينار كويتي.

وذكر ان المعرض يضم ايضا انجازات ادارة المنشآت الصحية التي شملت المشاريع الكبرى والتوسعات في سبعة مستشفيات هي الصباح الجديد والقروانية والعدان والاميري والرازي والامراض السارية ومركز الكويت لمكافحة السرطان بتكلفة تناهز مليارا و 100 مليون دينار كويتي.

واضاف ان اغلب مشاريع المستشفيات الجديدة سيتم تسلمها بدءا من العام المقبل إذ سيتم انجاز مشروعي مستشفى الاميري الجديد والامراض السارية منتصف العام المقبل على ان يتم انجاز مشروعي الصباح الجديد والقروانية الجديد خلال 2018 ومشروع مستشفى العدان خلال 2020.

في أحدث إحصائية للإدارة العامة للأدلة الجنائية

«الداخلية»: 2437 حالة وفاة بحوادث مرورية في البلاد خلال 5 سنوات

اظهرت إحصائية حديثة للادارة العامة للادلة الجنائية في وزارة الداخلية ان إجمالي عدد حالات الوفاة نتيجة حوادث السيارات في البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى نهاية ابريل الماضي بلغ 2437 حالة.

وقالت الإحصائية التي حصلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على نسخة منها إن سنة 2011 شهدت 493 حالة وفاة نتيجة حوادث السيارات مقابل 454 في 2012 و 445 في 2013 و461 في 2014 و 429 في 2015 في حين سجل عام 2016 حتى 26 ابريل الماضي 155 حالة.

وبحسب الإحصائية وبالنسبة للمحافظات الست فقد كانت محافظة الأحمدي الأكثر تسجيلا لحالات الوفاة نتيجة حوادث السيارات هذا العام بواقع 53 حالة تليها الجهراء ب 52 حالة ثم حولي 20 حالة فالفروانية ب 13 حالة ثم العاصمة ب 12 حالة وفاة فمبارك الكبير ب 5 حالات.

وكانت المحافظات نفسها بالترتيب سجلت النسب الأعلى بحالات الوفاة عام 2015 بواقع 167 حالة وفاة في الأحمدي تليها الجهراء 122 حالة ثم الفروانية 54 ثم حولي 31 تليها مبارك الكبير 28 فالعاصمة 27 حالة.

وفي عام 2014 سجلت الأحمدي 141 حالة ثم الجهراء 116 حالة تليها الفروانية 73 حالة فالعاصمة 47 فحولي 44 ثم مبارك الكبير 40 حالة.

وأما عام 2013 فسجلت الأحمدي 157 حالة تليها الجهراء 118 حالة ثم الفروانية 67 حالة فالعاصمة 49 حالة وسجلت محافظتا حولي ومبارك الكبير الرقم ذاته ب 27 حالة.

وفي عام 2012 كانت الأحمدي ايضا الأكثر تسجيلا بواقع 134 حالة ثم الجهراء 127 حالة تليها حولي 61 حالة فالفروانية 56 حالة تليها العاصمة 47 حالة ثم مبارك الكبير 29 حالة.

وفي عام 2011 ايضا كانت الأحمدي الاكثر تسجيلا لحالات الوفاة بحوادث السيارات بواقع 142 حالة ثم الجهراء 141 حالة فحولي 61 حالة ثم الفروانية 59 حالة ثم 53 في العاصمة تليها مبارك الكبير 37 حالة.

في سياق متصل اظهرت إحصائية حديثة صادرة عن الإدارة العامة للمرور أن الشريحة العمرية الأكثر تسجيلا لحالات الوفاة هي بين (21 و 30 سنة) عام 2015 بواقع 119 حالة من أصل 429 تليها الشريحة العمرية بين (31 و 40 سنة) بواقع 90 حالة ثم من (41 حتى 50 سنة) بواقع 73 حالة ثم من (11 إلى 20 سنة) بواقع 60 حالة ثم الشريحة بين (51 و 60 سنة) بواقع 40 حالة فالشريحة بين (61 ومافوق) بواقع 25 حالة ثم من (شهر إلى 10 سنوات) بواقع 19 حالة وأخيرا شريحة المجهولين بواقع 3 حالات.

وبحسب الإحصائية ذاتها فقد كانت الشريحة العمرية بين (21 و 30 عاما) الأكثر تسجيلا عام 2014 بواقع 121 حالة وفي عام 2013 ب 105 حالات وفي 2012 سجلت 112 حالة وفي 2011 سجلت 111 حالة.

وبالنسبة للشهر الأكثر تسجيلا للحوادث في عام 2016 فكان شهر يناير ب 47 حالة وفاة نتيجة حوادث السيارات من أصل 155 حالة يليه مارس ب 45 حالة يليه فبراير ب 37 حالة فشهر أبريل ب 26 حالة.

وفي عام 2015 كان شهر ديسمبر الأكثر تسجيلا ب 54 حالة من أصل 429 يليه يناير ب 50 حالة ثم أغسطس ب 43 حالة ففبراير ب 40 حالة ثم يوليو 36 حالة فسبتمبر 35 حالة ثم نوفمبر 34 حالة ثم يونيو ب 32 حالة فابريل ب 30 ثم اكتوبر 27 حالة فمايو ومارس 24 حالة لكل منهما.

وعن ابرز أسباب الحوادث فقد سجل عام 2015 نحو 80 الفا و 827 حادثا مروريا كان عدم الانتباه السبب الأكبر لها وبنسبة 95 في المئة يليه اصطدام بشيء صلب بواقع 3ر47 في المئة ثم انعدام شروط الأمان ب 0ر86 في المئة ثم السرعة 0ر46 في المئة فالقيادة تحت تاثير مسكر او مخدر 0ر05 في المئة ثم اصطدام بحيوان 0ر03 في المئة ثم تجاوز الإشارة الضوئية 0ر02 في المئة ثم 0ر01 اصطدام بدراجة.

اما ابرز المخالفات المرورية فقد سجل عام 2015 نحو 6 ملايين و338 الفا و66 مخالفة مرورية مباشرة وغير مباشرة منها 3 ملايين و 523 الفا و241 مخالفة تجاوز السرعة المقررة يليها 1ر1 مليون مخالفة ممنوع الوقوف او الانتظار ثم 533 الفا و931 مخالفة عدم تجديد الإجازة او رخصة السوق ثم 363 الفا و584 مخالفة تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء ثم 205 آلاف و872 مخالفة شروط الأمن والمتانة ثم 132 الفا و245 عدم ارتداء حزام الأمان فضلا عن مخالفات أخرى.

وأيضا برز من المخالفات المرورية تسجيل 87 الفا و121 مخالفة الوقوف في الأماكن المخصصة للمعاقين و 85 الفا و979 عدم حمل رخصة السوق او الإجازة.

وفي هذا الصدد قال المدير العام للادارة العامة للادلة الجنائية بالإنابة العميد حماد العنزي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس إن من ابرز أسباب ارتفاع نسبة حوادث السير في البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة عائد إلى عدم الانتباه وتحديدا بسبب استخدام الهواتف الذكية او ماشابه خلال القيادة مما يشتت تركيز السائق على الطريق وقواعده وسير الآخرين عليه.

ودعا العميد العنزي المواطنين والمقيمين الى ضرورة التقيد بقواعد المرور والقيادة ضمانا لسلامتهم ولأرواحهم وممتلكاتهم مضيفا أن الأرقام آنفة الذكر «تعطي مؤشرات مقلقة بالنسبة لمرتادي الطريق من مواطنين ومقيمين وكلنا مدعوون إلى قراءة تلك الأرقام قراءة معمقة ودراسة اسبابها بمختلف الأبعاد والبحث عن طرق معالجتها لتخفيض تلك النسب والأرقام إلى الحدود الدنيا ما امكن ذلك».

وأعرب عن الشكر والتقدير لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد وكل قطاعات الوزارة على ما يتم بذله من جهود تصل الليل بالنهار لتحقيق أمن الوطن وأمان مواطنيه.

وأكد أن عمل الإدارة العامة للأدلة الجنائية يندرج في المجمل ضمن منظومة العمل الأمني المتكاملة لمختلف أجهزة وإدارات وزارة الداخلية لكن فيما يخص القضية المرورية في البلاد فإن الجهد الأكبر يقوم به قطاع المرور بالتعاون مع إدارة الإعلام الأمني في الوزارة لإيصال الرسائل التوعوية للجمهور بغية ضمان أمنهم وسلامتهم.

من جانبه أكد المدير العام للادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية العميد عادل الحشاش ان القضية المرورية تشغل راس أولويات الوزارة لما يشكله قطاع المرور من شريان حيوي في البلاد لذا تبذل الوزارة جهدا كبيرا في ضمان أمن وسلامة مرتادي الطرق بشتى الوسائل ولاسيما اعلاميا. وقال العميد الحشاش لـ(كونا) إن معادلة (قيادة آمنة على الطريق) تقوم على عدة عناصر تتولى الوزارة إلى جانب الجهات الأخرى مهامها الموكلة إليها حيالها «لكن يبقى العنصر الأول والأهم في هذه المعادلة هو العنصر البشري وتحديدا قائدي المركبات الذين نعول عليهم كل آمالنا في تطبيق القانون وضمان سلامة المرور حرصا على الأرواح والممتلكات».

اللجان الفرعية للمشاورات اختتمت جلسات عملها المشتركة في الكويت

ولد الشيخ للمشاركين: أنتم أمام مفترق طرق حقيقي «إما السلام أو العودة للمربع الأول»

■ ما سمعته من الوفدين يبعث على التفاؤل في ضوء جسامة التحديات وعمق الهوة بينهما

المبعوث الأممي لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد

اختتمت اللجان الفرعية لمشاورات السلام اليمنية التي تستضيفها الكويت برعاية الامم المتحدة منذ 21 ابريل الماضي جلسات عمل مشتركة امس وذلك بعد اجواء إيجابية طغت على جلساتها التي عقدت أمس الأول.

وناقشت القوى السياسية الممثلة في وفود الحكومة اليمنية وانصار الله والمؤتمر الشعبي العام خلال الجلسات التي عقدت بإشراف مبعوث الامم المتحدة لليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد الاقتراحات التي قدمها المتفاوضون الاسبوع الماضي بشان القضايا السياسية والترتيبات العسكرية والأمنية وقضية الاسرى والمعتقلين ولاسيما ما يتعلق بالمبادئ الأساسية لتشكيل سلطة تنفيذية توافقية في المرحلة الانتقالية.

ويسعى المبعوث الاممي الى تحقيق تقارب في وجهات النظر بين الأطراف اليمنية ازاء هذه القضايا بهدف وضع اطار استراتيجي عام يشمل مقترحاتها ويبنى على القواسم المشتركة لوجهات النظر والتي تشكل تصورا شاملا عن المحاور والاليات الهادفة للتوصل الى حل متين وشامل للازمة اليمنية.

وكانت لجان العمل الثلاث السياسية ولجنة الترتيبات الامنية المؤقتة ولجنة الاسرى والمعتقلين قد استانفت جلساتها بصورة متزامنة امس الأول وجرى خلالها استعراض الرؤى والمهام المدرجة في مواضيع الترتيبات الامنية والمسار السياسي والأطر المقترحة لتنفيذ هذه المهام تماشيا مع المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار رقم 2216.

وكان المبعوث الاممي الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد قد حث المشاركين في مشاورات السلام اليمنية بالكويت على تكثيف الجهود من اجل الخروج باتفاق سياسي شامل للازمة اليمنية مؤكدا انهم امام مفترق طرق حقيقي «اما السلام او العودة للمربع الأول».

واشاد المبعوث الاممي في بيان صحافي بروح التعاون والمسؤولية الوطنية التي تحلى بها المشاركون في جلسات لجان العمل الفرعية لمشاورات السلام مؤكدا ان اجواء الجلسات «طغت عليها الإيجابية».

وقال ان مشاورات السلام استانفت اعمالها بعقد اجتماعات لجان العمل الثلاث السياسية ولجنة الترتيبات الامنية المؤقتة ولجنة الاسرى والمعتقلين بصورة متزامنة مضيفا ان « ما سمعته من الوفدين اليوم يبعث على التفاؤل في ضوء جسامة التحديات وعمق الهوة بينهما ».

واوضح ولد الشيخ احمد انه عقد اجتماعات ثنائية مع رؤساء الوفود لبحث التطورات الميدانية وحلحلة القضايا العالقة اضافة الى عدد من السفراء والمسؤولين بصورة ثنائية. واعرب المبعوث الاممي عن شكره لدولة الكويت على دعمها غير المحدود لمشاورات السلام الجارية على جميع المستويات.

كما تقدم بالشكر للحكومة السعودية على دعمها الكبير لعمل لجنة التهدئة والتواصل ولجان التهدئة المحلية الهادفة لتثبيت وقف الاعمال القتالية بما يفضي إلى توفير الظروف المواتية للمشاورات الجارية مثمنيا على الدول الاخرى تقديم الدعم لهذه العملية.

وكان سفير السعودية لدى اليمن محمد آل جابر قد أعلن عن صدور توجيهات من القيادة السعودية بدعم لجان التهدئة والتنسيق التي تشرف عليها الامم المتحدة ماليا لوقف اطلاق النار في اليمن والتمكن من التثبت منه وذلك عبر صرفها على لجان التهدئة اليمنية من اجل مواصلة عملها للتثبت من وقف إطلاق النار بين الطرفين.

■ محمد آل جابر: توجيهات من القيادة السعودية بدعم لجان التهدئة والتنسيق مالياً